شَرْحُ

مُقَدِّمَةِ تَفْسِيرِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ

المُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٢٧ هـ

أبو حَمزة بنُ مُسافِر

دَارُ
سَبِيلِ
السَّلَف

شَرْحُ مُقَدِّمَةِ تَفْسِيرِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ

أبو حمزةَ بنُ مسافِر

الطَّبعةُ الثَّانية

١٤٤٨ هـ

(٢٠٢٦ م)

الطَّبعةُ الأولى: ١٤٤٧ هـ (٢٠٢٥ م)

حُقُوقُ الطَّبْعِ والنَّشْر

يَجوزُ طباعةُ هذا الكتابِ ونشرُه، بشرطِ نِسبتِه إلى مؤلِّفِه، وألّا يُغيَّرَ مِن مضمونِه شيءٌ، وأن يُنشَرَ كاملاً دونَ نقصٍ.



www.ibnu-musafir.com

تلغرام: https://t.me/tawheed_arabic

بسم الله الرحمن الرحيم

شَرحُ

مقدِّمةِ تفسيرِ ابنِ أبي حاتمٍ الرَّازيِّ

أبو حَمزة بنُ مُسافِر

الطبعة الثَّانية

دَارُ سَبِيلِ السَّلَف

فهرس

مُقدِّمةٌ ٥

مَن هو ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ ٧

وصفٌ موجَزٌ للكتابِ وطَبَعاتِهِ ١٢

تعليقٌ على كلامِ المُحقِّقينَ في أسانيدِ هذا التَّفسيرِ، ومعاملةُ علماءِ السَّلفِ لأسانيدِ التَّفسيرِ ١٣

فوائدُ عامَّةٌ في مقدِّمةِ المؤلِّفِ وفي هذا الشَّرحِ ٢٠

مقدِّمةُ تفسيرِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ والتَّعليقُ عليها ٢٢

دوافعُ التَّأليفِ ومنهجُ المؤلِّفِ في الاختصارِ وصحَّةِ الأسانيدِ ٢٢

مَنهجُهُ في اختيارِ الرِّواياتِ وحَذْفِ الإسنادِ ٢٩

ذِكرُه لِأربعةِ أسانيدَ متكرِّرةٍ ٣٣

فِهْرِسُ المَصادِرِ ٣٧

مُقدِّمةٌ

بِسْمِ اللَّهِ والحَمْدُ للَّهِ والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ اللَّهِ وعلى آلِهِ وصَحبِهِ ومَن والاهُ.

أَساسُ عِلمِ التَّفسيرِ بأَكمَلِهِ هوَ التَّفاسيرُ المَأثورةُ عنِ القُرونِ الأُولَى مِن هذهِ الأُمَّةِ، وذلكَ تفسيرُ النَّبيِّ ﷺ والصَّحابةِ والتَّابعينَ وأتباعِ التَّابعينَ، فهذهِ المرويّاتُ قد روَاها السَّلَفُ في دَواوينِ التَّفسيرِ وقد يُلحِقونَ أَقوالَ جيلٍ رابعٍ هم تَبَعُ الأَتباعِ بِما نَقَلُوا عنِ السَّابقينَ في التَّفسيرِ، ومجموعُ ذلكَ ما يُسمَّى بـ«التَّفسيرِ المَأثورِ».

ومِن أعظمِ المؤلَّفاتِ الجامعةِ في هذا البابِ تفسيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ) الذي يتميَّزُ بأنَّ مؤلِّفَهُ إمامٌ في الحديثِ والجرحِ والتَّعديلِ وأبوهُ كذلك، وقدَّمَ المؤلِّفُ لتفسيرِهِ بمقدِّمةٍ موجَزةٍ بيَّنَ فيها مقاصدَ تفسيرِهِ ومَنهجَهُ فيه، وهي - على وَجازتِها - تَكشِفُ عن أمورٍ مهمَّةٍ في فَهمِ التَّفسيرِ وطُرُقِهِ في القُرونِ الأُولَى.

والنَّاسُ في القُرونِ المُتأخِّرةِ قدِ ازدادُوا بُعدًا عن تفاسيرِ السَّلفِ قرنًا بعدَ قرنٍ، واتَّكلُوا على فُهُومِ أنفسِهم وأمثالِهم مِنَ المتأخِّرينَ في فَهمِ كتابِ اللَّهِ، وقد أَوقعَهُم ذلكَ في بُعدٍ عن فَهمِ الصَّحابةِ رضيَ اللَّهُ عنهم للقُرآنِ الذينَ هم أفهَمُ النَّاسِ للعربيَّةِ وللقُرآنِ ومقاصدِهِ وأسبابِ نُزولِهِ وكلِّ ما يُعينُ على فَهمِهِ.

ومَن فَهِمَ هذا تبيَّنَتْ له أهمِّيَّةُ العنايةِ بمِثلِ هذهِ الكلماتِ القيِّمةِ، كالَّتي ذَكَرَها ابنُ أبي حاتمٍ في أوَّلِ تفسيرِهِ، فالنَّاسُ بحاجةٍ ماسَّةٍ لفَهمِ مناهجِ المُفسِّرينَ الأوَّلينَ وطريقةِ مُعامَلةِ علماءِ السَّلفِ لمروِيَّاتِ التَّفسيرِ. ويَزيدُ هذا الأمرَ تأكيدًا ما نَشهَدُه منذُ سنواتٍ مِن إقبالٍ محمودٍ على أقوالِ السَّلفِ، ومِنها أقوالُهم في التَّفسيرِ، إلَّا أنَّ عامَّةَ

المسلمينَ بل طالبَ العلمِ المُبتدئَ مِنهم بل المتوسِّطَ كذلك يجدُ صعوبةً في فَهمِ أقوالِ السَّلفِ في التَّفسيرِ أحيانًا وفي توجيهِها وفَهمِ مُرادِ القائلِ مِنها.

والنَّاسُ في هذا على طرَفَينِ، بعضُهم ينفِّرُ مِن قراءةِ كُتُبِ السَّلفِ وخصوصًا كُتُبِ التَّفسيرِ مِنها، وحُجَّتُهم أنَّها لا تُفهَمُ أصلًا وأنَّها تحتوِي على أمورٍ يُستَغنَى عنها في نَظَرِ عامَّةِ النَّاسِ اليومَ كالمرويَّاتِ عن بَنِي إِسْرَائِيلَ، والطَّرفُ الآخرُ يقولُ بأنَّ أقوالَ السَّلفِ عمومًا والَّتي في التَّفسيرِ خصوصًا، يَفهمُها كلُّ مَن كانت لديهِ معرفةٌ قليلةٌ بالعربيَّةِ وشيءٌ مِنَ العلمِ بالدِّينِ مِن عامَّةِ النَّاسِ. ومَن عَرَفَ شيئًا مِن علومِ التَّفسيرِ واهتمَّ قليلًا بتفاسيرِ السَّلفِ عَلِمَ أنَّ الحقيقةَ بينَ هذينِ الطَّرفينِ.

فنَعَمْ، لا يجوزُ تنفيرُ المسلمينَ مِن كُتُبِ المُتقدِّمينَ، بل يجبُ حثُّهم على قراءتِها، ومِن جهةٍ أُخرَى لا بدَّ أن يُعلَمَ أنَّ الفهمَ العميقَ لمناهجِ التَّفسيرِ والمفسِّرينَ ولِأُصولِ التَّفسيرِ في القُرونِ الأُولَى أمرٌ فيه صعوبةٌ بالغةٌ في هذه الأزمنةِ المُتأخِّرةِ، حيثُ يَفرحُ أَمثالُنا، معَ قِلَّةِ عِلمِنا وبُعدِ عصرِنا عن زمنِ السَّلفِ، بكلِّ قِطعةٍ يَفهمونَها مِن كلامِهم تُنبِئُ عن شيءٍ مِن هذه الأمورِ المُهمَّةِ.

ومِن هنا تتأكَّدُ العنايةُ بمقدِّماتِ التَّفسيرِ خاصَّةً، وهذا هو المقصودُ مِن هذه الرِّسالةِ. فأسألُ اللَّهَ تعالَى أن يَجعلَ هذه الرِّسالةَ المُختصَرةَ وما فيها مِنَ التَّعليقاتِ على مقدِّمةِ المؤلِّفِ نافعةً وخُطوةً إلى فَهمٍ أعمقَ وأشملَ للتَّفسيرِ كما فَهِمَهُ أوَّلُ هذه الأُمَّةِ، آمينَ.

وكَتَبَه

أبو حمزةَ بنُ مسافر

مَن هو ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ

أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ) نِسبةً إلى مدينةِ الرَّيِّ الَّتي تقعُ اليومَ في إِيرَانَ، كان مِن أكابرِ أئمَّةِ المسلمينَ، وكان عالِمًا بالحديثِ والجرحِ والتَّعديلِ، وألَّفَ فيه كتابَه «الجرحَ والتَّعديلَ» الَّذي صار أساسًا في هذا العلمِ، وقد بنَاه على كتابِ «التَّاريخِ الكبيرِ» لمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ.

ولهُ كتابٌ آخرُ اعْتُمِدَ عليهِ بعدَهُ في بابِهِ وهو كتابُ «عِلَلِ الحديثِ»، ثمَّ لهُ كُتُبٌ أُخرَى في عُلومِ الحديثِ وعِلمِ الرِّجالِ خاصَّةً. كما أنَّهُ ألَّفَ تفسيرَهُ الكبيرَ الَّذي جَمَعَ فيهِ رِواياتِ السَّلفِ في بيانِ معانِي القُرآنِ.

وألَّفَ كُتُبًا أُخْرَى مِثلَ «آدابِ الشَّافِعِيِّ ومناقِبِهِ» وغيرَ ذلك. وكان شديدَ التَّمسُّكِ بالسُّنَّةِ، وألَّفَ في الرَّدِّ على أهلِ البِدعةِ «الرَّدَّ على الجهميَّةِ»، وهو كتابٌ كبيرٌ كما ذَكَرَ مَن نَقَلَ عنه مِنَ المتأخِّرينَ[1]، إلَّا أنَّهُ اليومَ مفقودٌ.

مِن أبرَزِ شيوخِهِ أبوهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ (١٩٥ - ٢٧٧ هـ)، وهو مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْمُنْذِرِ الْحَنْظَلِيُّ، وكذلك أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ - ابنُ خالِ أبي حاتمٍ[2] -، اللَّذانِ كانا إمامينِ في الحديثِ مِن قَبْلِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ واشتهرَا بلقَبِ «الرَّازِيَّيْنِ»، وقد نَقَلَ ابنُ أبي حاتمٍ

---

[1] جاءَ في «سِيَرِ أعلامِ النُّبلاءِ»: «وَكِتَابُ «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» مُجَلَّدٌ ضَخْمٌ، انْتَخَبْتُ مِنْهُ».

[2] قالَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: «فَكَانَ أَبُو زُرْعَةَ أَبُوهُ خَالُ أَبِي حَاتِمٍ، وَكَانَا كَالْأَخَوَيْنِ»، رواهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ في «سِيَرِ السَّلفِ الصَّالحينَ».

عنهما «عقيدةَ الرَّازِيَّيْنِ» الَّتي صارت مُتداوَلةً بينَ النَّاسِ في بيانِ معتَقَدِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

أمَّا أبوهُ فقد تَرجمَ له في كتابِهِ «الجرح والتَّعديلِ»، فقال: «وَمِنَ الْعُلَمَاءِ الْجَهَابِذَةِ النُّقَّادِ مِنَ الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ أَهْلِ الرَّيِّ أَبِي [أَبُو حَاتِمٍ] رَحِمَهُ اللَّهُ»، وبعدَهُ ذَكَرَ أبوابًا في وصفِ أبيهِ ابتداءً مِن قولِهِ: «بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ مَعْرِفَةِ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ». وممَّن ترجمَ له بعدَ ذلك ابْنُ عَدِيٍّ الْجُرْجَانِيُّ في «الكاملِ»، فمَن اطَّلعَ على ما قيلَ في تراجمِ هذا الإمامِ يرَى العجبَ مِن عِلمِهِ وأخلاقِهِ وحُسنِ سيرتِهِ.

ومِثلُهُ في الإمامةِ أبو زُرعةَ الرَّازيُّ (٢٠٠ - ٢٦٤ هـ)، وهو عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ فَرُّوخَ الرَّازِيُّ، وقد ترجمَ له ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتَّعديلِ» أيضًا، وروَى الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ في «تاريخِ بغدادَ» بإسنادِهِ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الإمامِ أَحْمَدَ عن أبيهِ قولَهُ: «مَا جَاوَزَ الْجِسْرَ أَفْقَهُ مِنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، وَلَا أَحْفَظُ مِنْ أَبِي زُرْعَةَ»، وروَى ابنُ عَديٍّ في «الكاملِ» عنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ الإمامِ المشهورِ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْفَظَ مِنْ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ»، وروَى الخطيبُ عن عبدِ اللَّهِ قولَهُ: «لَمَّا وَرَدَ عَلَيْنَا أَبُو زُرْعَةَ نَزَلَ عِنْدَنَا، فَقَالَ لِي أَبِي: يَا بُنَيَّ، قَدِ اعْتَضْتُ[1] بِنَوَافِلِي مُذَاكَرَةَ هَذَا الشَّيْخِ».

وروَى ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتَّعديلِ» قولَ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى: «مَا رَأَيْتُ أَكْثَرَ تَوَاضُعًا مِنْ أَبِي زُرْعَةَ، هُوَ وَأَبُو حَاتِمٍ إِمَامَا خُرَاسَانَ». وروَى ابنُ عَديٍّ في «الكاملِ»

---

[1] مِن فِعلِ «اعتاضَ يَعتاضُ» مِنَ العِوَضِ، قالَ الْجَوْهَرِيُّ في «الصِّحاحِ»: «وَاعْتَاضَ وَتَعَوَّضَ، أَيْ أَخَذَ الْعِوَضَ». يَقصِدُ أنَّهُ جَعَلَ مُذاكَرةَ الحديثِ معه مكانَ صلواتِهِ النَّافلةِ، واللَّهُ أعلمُ.

عن أَبِي يَعْلَى الْمَوْصِلِيِّ قال: «مَا سَمِعْنَا بِذِكْرِ أَحَدٍ بِالْحِفْظِ إِلَّا كَانَ اسْمُهُ أَكْثَرَ مِنْ رُؤْيَتِهِ إِلَّا أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، فَإِنَّ مُشَاهَدَتَهُ كَانَتْ أَعْظَمَ مِنِ اسْمِهِ، وَكَانَ لَا يَرَى أَحَدًا مَنْ هُوَ دُونَهُ فِي الْحِفْظِ أَنَّهُ أَعْرَفُ مِنْهُ، وَكَانَ قَدْ جَمَعَ حِفْظَ الْأَبْوَابِ وَالشُّيُوخِ وَالتَّفْسِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَكَتَبْنَا بِانْتِخَابِهِ بِوَاسِطَ سِتَّةَ آلَافٍ»، أي: ستَّةَ آلافِ حديثٍ.

فبهذهِ النُّقولِ - وهي نَزرٌ يسيرٌ ممَّا ذُكِرَ في ترجمةِ الإمامينِ الرَّازِيَّيْنِ - تَظهرُ جليًّا مكانةُ مَن تعلَّمَ مِنهمُ ابنُ أبي حاتمٍ ومكانتُهُ هو في العلمِ والفضلِ. فهؤلاءِ الأئمَّةُ أمثالُ الرَّازِيَّيْنِ وابنِ أبي حاتمٍ مِمَّن حَفِظَ اللَّهُ لنا بهمُ الدِّينَ، وهم مَن نَقَلَ إلينا القرآنَ والحديثَ وعلومَهُما كلَّها بلا استثناءٍ. وممَّا لا يَفهَمُهُ كثيرٌ مِنَ النَّاسِ مِمَّن لم يطَّلِعْ على عِلمِ الرِّوايةِ وعلى كُتُبِ السَّلفِ أنَّ مِثلَ ابنِ أبي حاتمٍ يَروِي التَّفسيرَ بأسانيدِهِ! أي: سَمِعَ هذا كلَّهُ بنفسِهِ مِن شيوخِهِ الكثيرينَ، وكان قريبًا مِنَ المصدرِ. فالفرقُ عظيمٌ بينَهم وبينَ مَن تأخَّرَ عنهم قرونًا ويهتمُّ بالتَّفسيرِ بِناءً على ما كَتَبَهُ غيرُهُ ولا يَروِي خبرًا واحدًا بالإسنادِ بِنفسِهِ. ومَن تدبَّرَ هذا فحَسْبُ ينكشِفُ له البَونُ الشَّاسعُ بينَ معرفةِ أولئكَ ومعرفةِ هؤلاءِ، ليسُوا سواءً، فليُتنبَّهْ!

قال أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ في «الإرشادِ في معرفةِ علماءِ الحديثِ» في تَرجمتِهِ: «أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ أَخَذَ عِلْمَ أَبِيهِ وَأَبِي زُرْعَةَ، وَكَانَ بَحْرًا فِي الْعُلُومِ وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ وَالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ، وَلَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ مَا هُوَ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُوصَفَ فِي الْفِقْهِ، وَالتَّوَارِيخِ، وَاخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَعُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ، وَكَانَ زَاهِدًا يُعَدُّ مِنَ الْأَبْدَالِ».

وكان ابنُ أبي حاتمٍ عالِمًا بالقرآنِ، تعلَّمَ القرآنَ قبلَ الحديثِ. قال أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ في «سِيَرِ السَّلفِ الصَّالحينَ»: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ، يَقُولُ: لَمْ يَدَعْنِي أَبِي أَشْتَغِلُ بِالْحَدِيثِ حَتَّى قَرَأْتُ الْقُرْآنَ عَلَى الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، ثُمَّ كَتَبْتُ الْحَدِيثَ. وَكَانَ حَافِظًا لِلْقُرْآنِ وَيُصَلِّي التَّرَاوِيحَ بِنَفْسِهِ[1]».

وروَى عن عَلِيٍّ أيضًا: «كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، مُقْبِلًا عَلَى الْعِبَادَةِ مِنْ صِغَرِهِ، وَالسَّهَرِ بِاللَّيْلِ، وَالذِّكْرِ وَلُزُومِ الطَّهَارَةِ، فَكَسَاهُ اللَّهُ بَهَاءً وَنُورًا، فَكَانَ يُسَرُّ بِهِ مَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ».

وعنهُ كذلك: «سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيَّ، بِمَكَّةَ يَقُولُ: كَانَ مِنْ مِنَّةِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ وُلِدَ بَيْنَ قَمَاطِرِ[2] الْعِلْمِ وَالرِّوَايَاتِ، وَتَرَبَّى بِالْمُذَكِّرَاتِ بَيْنَ أَبِيهِ وَأَبِي زُرْعَةَ، فَكَانَا يَزُقَّانِهِ[3] كَمَا يُزَقُّ الْفَرْخُ الصَّغِيرُ وَيُعْنَيَانِ بِهِ، فَاجْتَمَعَ لَهُ مَعَ جَوْهَرِ نَفْسِهِ كَثْرَةُ عِنَايَتِهِمَا، ثُمَّ تَمَّتِ النِّعْمَةُ بِرِحْلَتِهِ مَعَ أَبِيهِ، فَأَدْرَكَ الْإِسْنَادَ وَثِقَاتِ الشُّيُوخِ بِالْحِجَازِ، وَالْعِرَاقِ، وَالشَّامِ، وَالثُّغُورِ، وَسَمِعَ بِأَنْبِجَانَةَ، حَتَّى عَرَفَ الصَّحِيحَ مِنَ

---

[1] والظَّاهرُ أنَّ هذا الأخيرَ وصْفٌ مِن عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، واللَّهُ أعلمُ.

[2] جَمْعُ «القِمَطْرِ»، قالَ الْخَلِيلُ في «العَينِ»: «الْقِمَطْرُ: الْجَمَلُ الضَّخْمُ»، وقالَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ في «الجِيمِ»: «وَالْقِمَطْرُ: الشَّدِيدُ». وقالَ الجوهريُّ في «الصِّحاحِ»: «وَالْقِمَطْرُ وَالْقِمَطْرَةُ: مَا يُصَانُ فِيهِ الْكُتُبُ»، فلعلَّهُ أَرادَ هذا المعنَى الأخيرَ، مع كونِ هؤلاءِ أقوِياءَ أشدَّاءَ في العِلمِ.

[3] قالَ الجوهريُّ في «الصِّحاحِ»: «وزَقَّ الطَّائرُ فَرْخَهُ يَزُقُّهُ، أي أَطْعَمَهُ بفِيهِ».

السَّقِيمِ وَتَرَعْرَعَ فِي ذَلِكَ ثُمَّ كَانَتْ رِحْلَتُهُ الثَّانِيَةُ بِنَفْسِهِ بَعْدَ تَمَكُّنِ مَعْرِفَتِهِ، يُعْرَفُ لَهُ ذَلِكَ وَيُقَدَّمُ لِحُسْنِ فَهْمِهِ وَدِيَانَتِهِ وَقَدِيمِ سَلَفِهِ».

وابْنُ شَاذَانَ المذكورُ الذي تعلَّمَ عندَهُ القرآنَ قالَ الخَلِيلِيُّ عنه في «الإرشادِ»: «الْفَضْلُ بْنُ شَاذَانَ الْمُقْرِئُ قَدِيمٌ، سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ مِهْرَانَ وَغَيْرَهُ، مَذْكُورٌ بِعِلْمِ الْقُرْآنِ، سَمِعَ مِنْهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنُهُ الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، كَبِيرُ الْمَحَلِّ بِالرَّيِّ فِي السُّنَّةِ، يُقَارَنُ بِأَبِي حَاتِمٍ فِي شَأْنِهِ، وَلَهُ مَعْرِفَةٌ عَظِيمَةٌ بِالْقِرَاءَاتِ، وَالتَّفْسِيرِ، وَتَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ».

بَلَغَ ابنُ أبي حاتمٍ مِنَ العُمرِ سبعًا وثمانينَ سنةً أَفنَاها في طَلَبِ العلمِ ونَشْرِهِ، ووَضَعَ أكثرَ مِن كتابٍ صارَ عمدةً في بابِهِ، ومَن تأمَّلَ ما كَتَبَهُ هذا الإمامُ يتعجَّبُ مِن كثرَتِهِ وأهمِّيَّتِهِ غايةَ التَّعجُّبِ، فرَحِمَهُ اللَّهُ وأبَاهُ وجميعَ علماءِ المسلمينَ، آمينَ.

وصفٌ موجَزٌ للكتابِ وطَبَعاتِهِ

ظَهَرَ تفسيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ مطبوعًا متأخِّرًا في عدَّةِ مجلَّداتٍ، ومع ذلكَ فجزءٌ كبيرٌ مِنَ التَّفسيرِ مفقودٌ، وقد حاولَ المُحقِّقونَ تكميلَ النَّاقصِ قدْرَ الإمكانِ مِنَ المنقولاتِ الَّتي عند بعضِ المُتأخِّرينَ، وأكثرُ هذهِ الرِّواياتِ مأخوذةٌ مِن تفسيرِ السُّيُوطِيِّ «الدُّرِّ المنثورِ» ومِن «تفسيرِ ابْنِ كَثِيرٍ»، إلَّا أنَّ الجزءَ الأوفرَ في الطَّبَعاتِ هو الأصيلُ المأخوذُ مِنَ المخطوطةِ والتَّكميلُ قليلٌ عندَ المقارنةِ.

والتَّعريفُ بحجمِ هذهِ الطَّبَعاتِ مُفيدٌ لأنَّهُ يَدُلُّ على سَعةِ هذا التَّفسيرِ، فقد طَبَعَتْهُ «مكتبةُ نزار مصطفى الباز» في ثلاثةَ عشَرَ مجلَّدًا، ثلاثةٌ مِنها فهارسُ، ثمَّ طَبَعَتْهُ «دارُ ابنِ الجوزي»، وهما أشهرُ الطَّبَعاتِ وأجمعُها، وطَبعةُ «دارِ ابنِ الجوزي» تُعتبَرُ أشملَ وأحسنَ مِن بعضِ النَّواحي. وقد استفدتُ في نَقْلِ المقدِّمةِ والتَّعليقِ عليها مِنَ النُّسختينِ، وأُشيرُ إلى اختلافِ الطَّبَعاتِ والنُّسَخِ إذا كان هناكَ فرقٌ مُؤثِّرٌ في المعنَى.

أمَّا طبعةُ «دارِ ابنِ الجوزي» فلها سبعةَ عشرَ مجلَّدًا واحدٌ مِنها مقدِّمةٌ، ثمَّ بعدَه اثنا عشرَ مجلَّدًا فيها الجزءُ الأصيلُ المأخوذُ مِنَ المخطوطةِ، ثمَّ المجلَّدُ الثَّالثَ عشَرَ للمكمِّلاتِ، وآخرُها ثلاثةُ مجلَّداتٍ فهارسُ. هذا مع التَّنبيهِ إلى أنَّ التَّحقيقَ وتخريجَ الأحاديثِ يستغرِقُ جزءًا كبيرًا مِن هذه المجلَّداتِ.

ومنهجُ المؤلِّفِ فيه أن يسوقَ الرِّواياتِ دونَ أيِّ تعليقٍ وبيانٍ مِن عندِهِ إلَّا نادرًا، على عادةِ كُتُبِ الحديثِ القديمةِ. ومِن كلِّ ذلكَ يَظهرُ عِظَمُ حجمِ هذا التَّفسيرِ، فلو وصَلَنا كاملًا كان تفسيرًا واسعًا يحتوِي على عددٍ كبيرٍ جدًّا مِن رواياتِ التَّفسيرِ.

تعليقٌ على كلامِ المُحقِّقينَ في أسانيدِ هذا التَّفسيرِ، ومعاملةُ علماءِ السَّلفِ لأسانيدِ التَّفسيرِ

يَكثرُ في كلامِ المُحقِّقينَ - وخصوصًا في طبعةِ دارِ ابنِ الجوزي - تضعيفُ الأسانيدِ، وقد أَثارَ هذا إنكارَ عددٍ مِنَ النَّاسِ لأنَّهُ يُضعِفُ حُجَّةَ التَّفاسيرِ المأثورةِ في أعيُنِ القُرَّاءِ وخصوصًا غيرِ الدَّارسينَ مِنهم.

لذا لا بدَّ مِنَ التَّنبيهِ إلى منهجِ السَّلفِ في مُعاملةِ رواياتِ التَّفسيرِ وغيرِها إذا كان في الإسنادِ شيءٌ مِنَ الضَّعفِ لا يَبلُغُ أن يكونَ ضَعفًا شديدًا كالكَذِبِ. وسَبَقَتِ الإشارةُ إلى أنَّ فَهمَ منهجِ السَّلفِ في غايةِ الأهمِّيَّةِ عُمومًا، وفي التَّفسيرِ خصوصًا. فالسَّلفُ كانُوا يَقبلونَ ما فيه ضَعفٌ يسيرٌ بشروطٍ وفي أبوابٍ مِنَ العلمِ دونَ غيرِها، ليس كما يَظنُّ عامَّةُ النَّاسِ اليومَ أنَّهم ما عرَفُوا في الأخبارِ إلَّا تمامَ الصِّحَّةِ يُقبَلُ في كلِّ شيءٍ، أو تمامَ الضَّعفِ يُرَدُّ على كلِّ حالٍ، بل كانُوا يُفرِّقونَ ويَنظرونَ في كلِّ إسنادٍ وفي كلِّ نوعٍ منفرِدًا.

ولهم في هذا الأصلِ كلامٌ كثيرٌ ولا يُمكِنُ أن يُتوسَّعَ في هذا الموضوعِ هاهُنا، ولكنْ على سبيلِ التَّمثيلِ: روَى الْحَاكِمُ في «المستدركِ» بإسنادِهِ عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ قال: «إِذَا رَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْأَحْكَامِ شَدَّدْنَا فِي الْأَسَانِيدِ وَانْتَقَدْنَا الرِّجَالَ، وَإِذَا رَوَيْنَا عَنْهُ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ وَالْمُبَاحَاتِ وَالدَّعَوَاتِ تَسَاهَلْنَا فِي الْأَسَانِيدِ».

وروَى الْخَطِيبُ في «الجامعِ لأخلاقِ الرَّاوي وآدابِ السَّامعِ» عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قال: «خُذُوا هَذِهِ الرَّغَائِبَ وَهَذِهِ الْفَضَائِلَ مِنَ الْمَشْيَخَةِ، فَأَمَّا الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ فَلَا تَأْخُذُوهُ إِلَّا عَمَّنْ يَعْرِفُ الزِّيَادَةَ فِيهِ مِنَ النَّقْصِ».

وروَى عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ قولَهُ: «تَسَاهَلُوا فِي أَخْذِ التَّفْسِيرِ عَنْ قَوْمٍ لَا يُوَثِّقُونَهُمْ فِي الْحَدِيثِ ثُمَّ ذَكَرَ لَيْثَ بْنَ أَبِي سُلَيْمٍ[1] وَجُوَيْبِرَ بْنَ سَعِيدٍ وَالضَّحَّاكَ وَمُحَمَّدَ بْنَ السَّائِبِ وَقَالَ: هَؤُلَاءِ لَا يُحْمَدُ أَمْرُهُمْ[2] وَيُكْتَبُ التَّفْسِيرُ عَنْهُمْ».

فالسَّلفُ كانُوا يَقبلونَ مِثلَ هذه الأخبارِ في فضائلِ الأعمالِ وفي التَّفسيرِ بشرطِ ألَّا يكونَ فيها ضَعفٌ شديدٌ، وأن يكونَ هناك مِنَ الشَّواهدِ وأصولِ الشَّريعةِ ما يُؤيِّدُهُ ولا يُخالفُهُ، وألَّا يُخالفَ نصًّا ثابتًا في الدِّينِ، فإذا كان له أصلٌ معروفٌ وكان عليه عَمَلُ السَّلفِ قَبِلُوهُ واحتجُّوا به، ولعلَّهمُ احتجُّوا به في الجملةِ دونَ الأخذِ ببعضِ التَّفاصيلِ المذكورةِ فيه.

ولا يَصِحُّ أنَّهُم أَنكرُوا الضَّعيفَ جملةً وتفصيلًا، فالْبُخَارِيُّ مَثَلًا شدَّدَ في «الجامعِ الصَّحيحِ» تشديدًا زائدًا على ما هو معروفٌ، لكنَّهُ ذَكَرَ في التَّراجمِ كثيرًا ممَّا فيه كلامٌ مِنَ الأحاديثِ وأقوالِ السَّلفِ تأييدًا للأحاديثِ المُسنَدةِ الصَّحيحةِ الَّتي يَذكرُها في كتابِهِ، وكذلكَ في «الأدبِ المُفرَدِ» ذَكَرَ هذا النَّوعَ كثيرًا محتجًّا به، فلو لم

---

[1] في «الجامعِ» «سَلْم»، والصَّحيحُ ما أُثبِتَ هنا، وهو كذلك عند البيهقيِّ. وقولُه «ثمَّ ذَكَرَ» وما بعدَه مِن كلامِ النَّاقلِ.

[2] وعند الْبَيْهَقِيِّ في «دلائلِ النُّبوَّةِ» هنا «حَدِيثُهُمْ».

يكنْ عندهُ في هذه الأخبارِ أدنَى حجَّةٍ ما رَوَى شيئًا مِنها البتَّةَ، وعلى هذا عَمَلُ عامَّةِ علماءِ السَّلفِ.

كذلكَ علماءُ الحديثِ المتقدِّمونَ ربَّما قَبِلُوا مِنَ الرَّاوِي إذا روَى القولَ عن شيخِهِ نفسِهِ، مع أنَّهُم تَرَكُوا مِنه ما رَفَعَهُ إلى النَّبيِّ ﷺ، ومِن ذلكَ ما جاءَ عن أَحْمَدَ لمَّا سُئِلَ عن جُوَيْبِرِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَزْدِيِّ الذي يَروِي كثيرًا مِنَ التَّفسيرِ عن الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ: «مَنْ أَحَبُّ إِلَيْكَ جُوَيْبِرٌ أَوْ كَثِيرٌ؟ قَالَ جُوَيْبِرٌ أَكْثَرُ، قَدْ رَوَى عَنِ الضَّحَّاكِ فِي التَّفْسِيرِ أَحَادِيثَ حِسَانًا، مَا لَمْ يُسْنِدْ إِلَى النَّبِيِّ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ فَلَا بَأْسَ بِحَدِيثِهِ»[1]، فهو حَسَّنَ مَروِيَّاتِهِ في التَّفسيرِ عن الضَّحَّاكِ في الجملةِ، بخلافِ ما يَرفَعُهُ. فالسَّلفُ أئمَّةُ الحديثِ كانُوا أدرَى النَّاسِ بالرِّجالِ وتفاصيلِ حالِهم، وعَلِمُوا أنَّ الرَّاويَ قد يكونُ جيِّدًا حينَ يَروِي عن شيخِهِ القولَ، وأنَّهُ يَضعُفُ في غيرِ هذا، ولذلكَ أمثلةٌ في كلامِهم.

ثمَّ لا بدَّ مِنَ التَّنبيهِ إلى أنَّ كثيرًا مِن تفاسيرِ السَّلفِ رُوِيَتْ مِن طريقِ الصَّحائفِ، وحُكمُ الصَّحيفةِ والكِتابِ يختلفُ عن حُكمِ الرِّوايةِ الواحدةِ عند أهلِ الحديثِ. فمِن ذلك صحيفةُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ المشهورةُ، الَّتي قالَ أحمدُ فيها كما ذَكَرَ عنه أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ في «إعرابِ القرآنِ»: «وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ: بِمِصْرَ صَحِيفَةٌ فِي التَّفْسِيرِ رَوَاهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، لَوْ رَحَلَ فِيهَا رَجُلٌ إِلَى مِصْرَ قَاصِدًا مَا كَانَ كَثِيرًا».

---

[1] في «المعرفةِ والتَّاريخِ» لِيَعْقُوبَ الْفَسَوِيِّ. وروَى ابنُ أبي حاتمٍ نفسُهُ نحوَهُ عن أحمدَ في «الجرحِ والتَّعديلِ»: «جُوَيْبِرٌ مَا كَانَ عَنِ الضَّحَّاكِ فَهُوَ عَلَى ذَاكَ أَيْسَرُ، وَمَا كَانَ يُسْنِدُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَهِيَ مُنْكَرَةٌ».

فالصَّحيفةُ والكِتابُ إذا عُرِفَ ناقلُها ومَخرَجُها عند السَّلفِ وانتشرتْ بينَهم تكونُ مقبولةً، ولا يُمكِنُ رَدُّ روايةٍ مِنها بسهولةٍ كلَّما وَجَدَ المرءُ فيها شيئًا لا يوافقُ رأيَهُ كما يتوهَّمُهُ كثيرٌ مِنَ النَّاسِ اليومَ. فمَن رَدَّ روايةً مِنَ الصَّحيفةِ طاعنًا في إسنادِها لَزِمَهُ أن يَرُدَّ الصَّحيفةَ كلَّها، وقد تشتملُ على مئاتِ الرِّواياتِ. فليُفهَمْ هذا، وفي التَّفسيرِ المأثورِ صحائفُ كثيرةٌ، ومَن تأمَّلَ أسانيدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ في تفسيرِهِ ظَهَرَ له هذا جليًّا.

وهناك أسبابٌ أُخرَى لقَبولِهِم مِثلَ هذه الأخبارِ في التَّفسيرِ لا تتَّسِعُ لذِكرِها والتَّفصيلِ فيها هذه الرِّسالةُ الموجَزةُ، مِنها أنَّ هذه الرِّواياتِ كثيرًا ما يَعضُدُ بعضُها بعضًا وإن كان في آحادِ أسانيدِها ضَعفٌ، ومنها أنَّ النَّاسَ في الزَّمنِ الأوَّلِ تعلَّمُوا معانيَ القرآنِ مع ألفاظِهِ، فأَخَذُوا هذه العُلومَ ضِمنًا عندَ نَقْلِ المعانِي لانتشارِها بينَهم.

فإذا فُهِمَ ذلك تبيَّنَ أنَّ الضَّعفَ في رواياتِ ابنِ أبي حاتمٍ في التَّفسيرِ لا يُمكِنُ أن يُفهَمَ مِنه إسقاطُها بالمَرَّةِ، ولكنَّ عَمَلَ المُحقِّقينَ يُوهِمُ القُرَّاءَ ذلك، وهذا إشكالٌ. هذا مع التَّنبيهِ إلى أنَّهُم أَشارُوا إلى هذا الأمرِ وذَكَرُوا في مقدِّمةِ التَّحقيقِ أنَّ الضَّعفَ في الرِّواياتِ لا يعني رَدَّها على الإطلاقِ عند السَّابقينَ، فنَقَلُوا كلامَ ابْنِ مَهْدِيٍّ المذكورَ فوقُ وقولَ يَحْيَى الْقَطَّانِ ومع ذلك ذَهَبُوا بعيدًا عن مِثلِ هذه الأقوالِ لَمَّا أَنكرُوا على ابنِ أبي حاتمٍ مرارًا روايتَهُ لمِثلِ هذه الرِّواياتِ.

فقالُوا: «لم يَسْلَمْ تفسيرُ ابنِ أبي حاتمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ من الرِّواياتِ الضَّعيفةِ والإسرائيليَّةِ كغيرِهِ من كُتُبِ التَّفسيرِ الَّتي سبقَتْهُ أو عاصرتْهُ أو أُلِّفَتْ بعدَهُ. فقد حَشَدَ في تفسيرِهِ رواياتٍ كثيرةً ضعيفةً، ورواياتٍ إسرائيليَّةً، ولم يُنبِّهْ على ذلك».

وهذا عجيبٌ، فكأنَّ الإمامَ لجهلِهِ وكثرةِ خطئِهِ - ومِثلُهُ سائرُ المفسِّرينَ مِنَ السَّلفِ! - مَلَأَ تفسيرَهُ مِن أوَّلِهِ إلى آخرِهِ بهذه الأخبارِ. فالسُّؤالُ هو: هل يَظنُّ المُحقِّقُ حقيقةً أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ - مع إمامتِهِ في الجرحِ والتَّعديلِ كما ذَكَرَ المحقِّقُ نفسُهُ - لم يُدرِكْ كلَّ ذلكَ، وروَى عامَّةَ الأخبارِ في التَّفسيرِ غفلةً؟ أليس الأَولَى أن يُقالَ: إنَّهُ في الجملةِ كان أدرَى بمواضعِ الضَّعفِ ممَّن يَنظُرُ اليومَ في كلامِهِ بعدَ أكثرَ مِن ألفِ سنةٍ وهُم مع ذلك دونَه في العِلمِ بِمراحلَ؟ فهو الَّذي روَى هذه الأخبارَ بنفسِهِ مِن أفواهِ شيوخِهِ، وكان قريبًا جدًّا مِن رجالِ الإسنادِ عُمومًا!

فقولُ المُحقِّقِ «لم يَسلَمْ» ثمَّ «حَشَدَ في تفسيرِهِ» تناقُضٌ في نفسِهِ، فليُعتَبَرْ. بل لا شكَّ أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ تعمَّدَ روايةَ هذه الأخبارِ كما هي، مع عِلمِهِ بأسانيدِها وما فيها.

وقالَ المُحقِّقُ في فصلٍ عَنْوَنَهُ بـ«تنبيهٌ واعتذارٌ»: «النَّاظرُ في الكُتُبِ المُصنَّفةِ في تفسيرِ القرآنِ العظيمِ يَجِدُ أنَّها تَحمِلُ في صفحاتِها الغَثَّ والسَّمينَ، والباطلَ الواضحَ والحقَّ المبينَ. وأكثرَ مُصنِّفوها من ذكرِ الحكاياتِ عن أهلِ الكتابِ، وليسَ بِهمُ احتياجٌ إلى أخبارِهم ومرويّاتِهم، وذكَروا ما لا يَصِحُّ من أسبابِ النُّزولِ، وأحاديثِ الفضائلِ».

فكأنَّه يقولُ ويُكرِّرُ كالمؤدِّبِ والمرشِدِ المعلِّمِ لابنِ أبي حاتمٍ وأمثالِهِ مِنَ السَّلفِ: «لسْتُم بحاجةٍ إلى هذه الأخبارِ، بل يُستَغنَى عنها، وليس الأمرُ كما توهَّمتُم».

وقال أيضًا قبلَ ذلك: «ولقد أخلَّ ابنُ أبي حاتمٍ بمنهجِهِ وشرطِهِ الَّذي ذكرهُ في مقدِّمةِ كتابِهِ هذا، حيثُ قال: «فتحَرَّيتُ إخراجَ ذلك بأصحِّ الأخبارِ إسنادًا، وأشبعِها[1] متنًا»».

---

[1] هكذا في طبعةِ «دارِ ابنِ الجوزي»، وفي طبعةِ «مكتبةِ نزار مصطفى الباز»: «وَأَشْبَهِهَا مَتْنًا»، وعليها النَّقلُ في هذا الشَّرحِ، وهو أَولَى واللَّهُ أعلمُ، وسيأتِي الكلامُ عليه في التَّعليقِ على المقدِّمةِ.

بل الظَّاهرُ أنَّهُ لم يُخِلَّ، وقالَ المُحقِّقُ نفسُهُ بعدَ أسطُرٍ: «ولعلَّ المرادَ من قولِ ابنِ أبي حاتمٍ: «بأصحِّ الأخبار...» إلخ. أي: أصحُّ ما وجَدَهُ من الرِّواياتِ في تفسيرِ الآيةِ، وإن كان بعضُها ضعيفًا، وفيهِ نكارةٌ؛ فإنَّ من مذهبِ العلماءِ الأقدَمينَ إخراجَ الإسنادِ الضَّعيفِ إذا لم يجِدْ في البابِ غيرَهُ»، ولا شكَّ أنَّ ذلكَ مرادُهُ في الجملةِ - واللَّهُ أعلمُ - ، على ما يأتِي في التَّعليقِ على كلامِ المؤلِّفِ في المقدِّمةِ. ويُتَساءَلُ هنا أيضًا: هل يَظنُّ المُحقِّقُ جادًّا أنَّ إمامًا في الجرحِ والتَّعديلِ روَى آلافًا مِنَ الأخبارِ على أنَّها صحيحةٌ بل مِن أصحِّ الصَّحيحِ لأنَّهُ لم يُدرِكْ أنَّها ليستْ كذلك ودونَه بكثيرٍ؟! وما أعجبَ هذا الظَّنَّ.

وكذلكَ ليس صنيعُ ابنِ أبي حاتمٍ مِن بابِ أنَّ مَن ذَكَرَ الإسنادَ فقد أَحالَ وبَرِئَ مِنَ العُهدةِ، كما يَذكُرُ المُعاصِرونَ عادةً، ومِنهم هذا المُحقِّقُ لمَّا قال: «وربما يُقال: إنَّ مَن أسندَ فقد برئَ من العُهدةِ. وهذا واردٌ لولا ما ذكَرهُ في مقدِّمةِ كتابِهِ، ثم إنَّهُ يُعتبَرُ من أئمَّةِ الجرحِ والتَّعديلِ، وله في ذلك مُؤلَّفٌ مشهورٌ، وله مراتبُ في قَبولِ الرِّوايةِ ورَدِّها، فكان الواجبُ عليه الابتعادُ عن الرِّوايةِ عن الضُّعفاءِ والمتروكينَ، أو التَّنبيهُ على رِوايتِهم إذا ساقَها». فهو مرَّةً أُخرَى كالمؤدِّبِ يُذكِّرُ الإمامَ بأنَّهُ ألَّفَ كتابًا في الجرحِ والتَّعديلِ، فكيفَ غَفَلَ عنه، وأنَّ هذا لا ينبغِي لإمامٍ في الجرحِ والتَّعديلِ!

فيُقالُ جوابًا على هذا: وهل يُعقَلُ أنَّ جميعَ علماءِ السَّلفِ ملَؤُوا كُتُبَهُم بما لا حجَّةَ فيه أصلًا عندهم، ولم يُنكِرْ ذلك بل لم يتنبَّهْ إليه أحدٌ مِنهم، وهم أعلمُ النَّاسِ بهذا الدِّينِ وأشدُّهُم في حِفْظِهِ والدِّفاعِ عنه؟

ولا ريبَ أنَّهُم أعلمُ النَّاسِ بالقرآنِ، بلْ هذا مِن أظهرِ الأمورِ. روَى أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ في كتابِ «العِلمِ» بإسنادِهِ: «قَالَ رَجُلٌ لِمُطَرِّفٍ: أَفْضَلُ مِنَ الْقُرْآنِ تُرِيدُونَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ نُرِيدُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِالْقُرْآنِ مِنَّا». ومُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشِّخِّيرِ مِن علماءِ التَّابعينَ، فيَقصِدُ مَن هو أعلمُ مِنهم بمعانِي القرآنِ مِن الصَّحابةِ وكبارِ التَّابعينَ. ومُطَرِّفٌ تُوفِّيَ سنةَ ٩٥ هـ، فإذا قالَ هو ذلكَ أَفَنَكونُ نحنُ بعدَ أكثرَ مِن أربعةَ عشَرَ قرنًا أعلمَ مِنَ السَّلفِ بأسانيدِ التَّفسيرِ وكيفيَّةِ نَقْلِهِ؟!

وقالَ أبو جعفرٍ النَّحَّاسُ في «النَّاسخِ والمنسوخِ»: «وَإِذَا تَكَلَّمَ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي مَعْنَى آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ قَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُ الْمُتَقَدِّمِينَ فِيهَا فَخَرَجَ عَنْ قَوْلِهِمْ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ وَلَمْ يُعَدَّ خِلَافًا»، فهذهِ الأقوالُ وغيرُها كثيرٌ تُبيِّنُ فضلَ عِلمِ السَّلفِ على عِلمِ الخَلَفِ، وأنَّ المتقدِّمينَ اعتمَدُوا على أقوالِهم ولم يَخرُجُوا عنها.

وزيادةً على ذلك فالمتأمِّلُ لكتبِ السَّلفِ لا يَستريبُ أنَّهُم في مواضعَ كثيرةٍ روَوْا هذه الأخبارَ للاحتجاجِ، وقد عَلِمُوا أنَّها في حالاتٍ كثيرةٍ لا تَصلُحُ للتَّأسيسِ ولكنْ للتَّأنيسِ، فلا يُمكِنُ أنَّهُم في كلِّ هذه المواضعِ روَوُا الأخبارَ معتقِدينَ فسادَها على الإطلاقِ، ولمجرَّدِ التَّعريفِ بها.

فـ«محاولةُ الاعتذارِ» عن ابنِ أبي حاتمٍ - كما يُسَمِّيها المُحقِّقُ - يُقالُ فيها: لا يُتَصوَّرُ أنَّ أهلَ الحديثِ وأهلَ التَّفسيرِ بأجمعِهم وقَعُوا في أمرٍ شنيعٍ وخطأٍ جسيمٍ واستمرُّوا عليه قرونًا حتَّى يأتيَ دكاترةُ هذا الزَّمانِ ويُصحِّحُوا خطأَهم ويعتذرُوا لهم.

ولكنَّ الكلامَ في هذا المقامِ يطولُ، وليس هذا محلَّ البسطِ فيه، وقد أَكثرَ التَّنبيهَ على هذا الأمرِ بعضُ مَن يَشتغِلُ بالتَّفسيرِ في هذا العصرِ مشكورينَ. فليُكتَفَ بهذا تعليقًا على كلامِ المُحقِّقينَ وصنيعِهم في هذه الطبعةِ - وغيرِهم كثيرينَ في هذا العصرِ - ليكونَ تنبيهًا لازمًا على تصوُّراتِ أكثرِ النَّاسِ اليومَ في التَّفسيرِ المأثورِ وكُتُبِ السَّلفِ عُمومًا.

واللَّهُ أعلمُ، وأسألُ اللَّهَ تعالَى أن يُوفِّقَنا جميعًا لفَهمٍ صحيحٍ وأصيلٍ لمصادرِ دِينِ الإسلامِ، آمينَ.

فوائدُ عامَّةٌ في مقدِّمةِ المؤلِّفِ وفي هذا الشَّرحِ

ذَكَرَ المؤلِّفُ في مقدِّمتِهِ على صِغَرِ حجمِها أمورًا مفيدةً في بيانِ منهجِهِ في تأليفِ تفسيرِهِ، وضَمَّنَ كلامَهُ بعضَ المسائلِ المهمَّةِ الَّتي تَستوقِفُنا في هذا الشَّرحِ، وهي:

(١) قولُهُ بأنَّهُ قد اختارَ أصحَّ الأسانيدِ، وما مرادُهُ مِن ذلك.

(٢) وَصْفُهُ لتفسيرِهِ بأنَّهُ مختصَرٌ، وتوجيهُ ذلك.

(٣) كيفيَّةُ الاختصارِ عندَهُ، ماذا ذَكَرَ وماذا تَرَكَ.

(٤) حَذْفُ الإسنادِ وأسبابُهُ، وهل سبَّبَ هذا إشكالًا في تدوينِ التَّفسيرِ.

وأَرَى أنَّ التَّعليقَ على كلامِ السَّلفِ وشَرْحَهُ إنَّما يكونُ في توضيحِ معناهُ فيما يَحتاجُ إلى توضيحٍ عندَ كثيرٍ مِنَ النَّاسِ اليومَ، لا أن يُبيِّنَ الشَّارحُ كلَّ مَنهجِهِ هو في الدِّينِ أو في البابِ المعيَّنِ مُعلِّقًا على كلماتٍ يسيرةٍ مِنَ السَّلفِ.

ولذلكَ لا يُذكَرُ في هذا الشَّرحِ إلَّا ما يتعلَّقُ ببيانِ كلامِ المؤلِّفِ نفسِهِ وبالمسائلِ الَّتي ذَكَرَها دونَ الذَّهابِ بعيدًا. وهذا أنسبُ، إذْ مَن يريدُ فَهمَ معنَى كلامِ السَّلفِ وتفهيمَهُ فليَترُكِ السَّلفَ يتكلَّمونَ، لا أن نتكلَّمَ نحنُ مِن عندِ أنفسِنا ونستعمِلَ كلامَ السَّلفِ مجرَّدَ أساسٍ وسُلَّمٍ إلى بيانِ ما نرَى، كما يَفعلُه عامَّةُ النَّاسِ اليومَ، واللَّهُ تعالَى أعلمُ. وهذه الرِّسالةُ المُختصَرةُ لا تَعدُو أن تكونَ محاولةً لذلك، ومِنَ اللَّهِ نستمدُّ العونَ والتَّوفيقَ.

ثمَّ لْيُعلَمْ أنَّ كلَّ ما في هذه الرِّسالةِ قد استفدتُهُ مِن كلامِ مَن سَبَقَني إليه، فليسَ شيءٌ مِنه مِن نفسِي عُمومًا، إنَّما هو جَمْعٌ وتنسيقٌ، لكنِّي مع ذلكَ لا أُشيرُ في كلِّ شيءٍ إلى مصدرِهِ طلبًا للاختِصارِ، إلَّا ما يُنقَلُ بحروفِهِ.

هذا، وصلَّى اللَّهُ وسلَّمَ على نبيِّنا محمَّدٍ، والحمدُ للَّهِ ربِّ العالمينَ.

مقدِّمةُ تفسيرِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ والتَّعليقُ عليها

دوافعُ التَّأليفِ ومنهجُ المؤلِّفِ في الاختصارِ وصحَّةِ الأسانيدِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ][1].

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ [الْحَافِظُ] أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْإِمَامِ [الْحَافِظِ الْكَبِيرِ] أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ [الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ]:

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَعَلَى آلِهِ أَجْمَعِينَ.

قولُهُ «خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ»: كقولِهِ تعالَى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقَرَأَه عَاصِمٌ وحدَهُ بفَتحِ التَّاءِ وباقِي القرَّاءِ بكسرِها، ذَكَرَهُ ابْنُ مُجَاهِدٍ في «السَّبعةِ».

أمَّا «الآلُ» فأصلُه كما قال الْخَلِيلُ في «العَينِ»: «آلُ الرَّجُلِ: ذُو قَرَابَتِهِ، وَأَهْلُ بَيْتِهِ»، وهو عندَ كثيرٍ مِن أهلِ العِلمِ لفظٌ جامعٌ يُمكِنُ أن يَدخُلَ فيه أهلُ بيتِ الرَّجلِ ومَن معه وأتباعُهُ، ذَكَره الْأَزْهَرِيُّ في «تهذيبِ اللُّغةِ»: «وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْآلِ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: آلُ النَّبِيِّ مَنِ اتَّبَعَهُ، قَرَابَةً كَانَ أَوْ غَيْرَ قَرَابَةٍ»، ثمَّ أَطالَ فيه وذَكَرَ كلامَ الشَّافِعِيِّ في ذلك. فلهذا اكتفَى المؤلِّفُ بذِكرِ الآلِ هنا، واللَّهُ أعلمُ.

سَأَلَنِي جَمَاعَةٌ مِنْ إِخْوَانِي ...

فهو أَلَّفَ هذا التَّفسيرَ استجابةً للطَّلبِ المذكورِ، كما أُلِّفَ كثيرٌ مِن كُتُبِ أهلِ العِلمِ لِمِثلِ هذا السَّببِ.

[1] ما كان بينَ معكوفينِ لا يُوجَدُ في كلِّ نُسخةٍ، وقد أَشارَ إلى ذلك المُحقِّقونَ.

إِخْرَاجَ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ مُخْتَصَرًا بأصحِّ الأسانيدِ،

لا شكَّ أنَّ صنيعَ المؤلِّفِ مِن اختيارِهِ لـ«أصحِّ الأسانيدِ» مع إمامتِهِ في هذا العِلمِ قد أَعطَى تفسيرَهُ قوَّةً تُميِّزُهُ عن عامَّةِ مؤلَّفاتِ التَّفسيرِ، وجَعلَ لتفسيرِهِ مقامًا رفيعًا عندَ كلِّ مَن يريدُ فَهمَ كتابِ اللَّهِ تعالَى.

ومع ذلكَ لا بدَّ مِنَ التَّنبيهِ إلى أنَّ أهلَ الحديثِ ما قَصَدُوا بقولِهِم «أصحُّ الأسانيدِ» في مِثلِ هذا السِّياقِ أنَّها صحيحةٌ كلُّها، ولا أنَّها أصحُّ الأسانيدِ على الإطلاقِ. فعند بَحْثِهِم عن أصحِّ الأسانيدِ على الإطلاقِ وضَّحُوا قَصْدَهم، كالذي روَاه الْحَاكِمُ في «معرفةِ علومِ الحديثِ» عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيِّ قال: «أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ كُلِّهَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ»، ثمَّ قد يَبحثونَ عن أصحِّ إسنادٍ في بابٍ معيَّنٍ أو لراوٍ على الخصوصِ. وأمَّا كلامُ المؤلِّفِ هنا فهو بعيدٌ جدًّا عن هذا، بلِ المرادُ ما يَكثُرُ مِن قولِهِم في حديثٍ ما «هُوَ أَصَحُّ مَا فِي الْبَابِ» أو نحوُهُ، وليسَ معنَى ذلك أنَّهُ صحيحٌ عندهم، بل هو أصحُّ مِن غيرِهِ، وكلامُه هنا عمومًا في أسانيدِ التَّفسيرِ.

وظاهرٌ مِن كلامِ المؤلِّفِ أنَّهُ يَقصِدُ هذا المعنَى، واللَّهُ أعلمُ، ويَتبيَّنُ هذا أيضًا لِمَن تأمَّلَ صَنيعَهُ وأسانيدَهُ، فهو بنفسِهِ يُشيرُ أحيانًا - وإن كان نادرًا - إلى ضَعفِ الرِّوايةِ، أو يُصرِّحُ بتضعيفِ الرَّاوِي في كُتُبِهِ الأُخرَى. فإن لم يَذكُرْ شيئًا في تفسيرِهِ - وهو الغالبُ - فلا شكَّ مع إمامتِهِ في الجرحِ والتَّعديلِ أنَّهُ على عِلمٍ تامٍّ بما في هذه الأسانيدِ في الجملةِ. لكن قد سَبَقَ التَّنبيهُ في أبوابِ المقدِّمةِ مِن هذه الرِّسالةِ أنَّهُ كغيرِهِ مِن أهلِ العِلمِ في زمانِهِ وقبلَهُ احتجَّ بهذه الرِّواياتِ عُمومًا لصلاحِيَتِها عندَهم في بابِ التَّفسيرِ - وإن

كان قد لا يَرَى الرِّوايةَ الواحدةَ مِنها حجَّةً، وهذا يحتاجُ إلى تأمُّلٍ ومُقارنةٍ وعِلمٍ ممَّن يَنظُرُ في الرِّواياتِ المختلِفةِ لتفسيرِ آيةٍ معيَّنةٍ في كتابِ اللَّهِ.

فعلى هذا يُقالُ: لا شكَّ أنَّهُ لم يَرَ صِحَّةَ كلِّ هذه الأسانيدِ على شرطِ المُحدِّثينَ في الحلالِ والحرامِ، ثمَّ السُّؤالُ بعدَ ذلك: هل رأَى ابنُ أبي حاتمٍ أنَّ جميعَ رواياتِهِ تَصلُحُ حجَّةً في التَّفسيرِ ولا يُمكِنُ رَدُّ شيءٍ مِنها فيه؟ فالذي يَبدُو - واللَّهُ أعلمُ - أن يكونَ قَصْدُ المؤلِّفِ أنَّ رواياتِهِ حجَّةٌ في الجملةِ، مع وجودِ بعضِ ما قد يُرَدُّ لأسبابٍ، ولعلَّهُ في بعضِ الرِّواياتِ يَرَى الحجَّةَ في أصلِ الرِّوايةِ دونَ جميعِ التَّفاصيلِ المذكورةِ فيها، فهو يَروِي أحيانًا أخبارًا أصلُها واحدٌ لكنَّ تفاصيلَها مختلِفةٌ، بل قد تكونُ متعارِضةً، فيُفهَمُ مِنه حينئذٍ قوَّةُ الأصلِ والتَّردُّدُ في التَّفاصيلِ، واللَّهُ أعلمُ.

فهذا ما يُمكِنُ أن يُقالَ هنا باختصارٍ، وأمَّا التَّفصيلُ في مناهجِ المُفسِّرينَ مِنَ السَّلفِ، ومنهجِ المؤلِّفِ في تفسيرِهِ خاصَّةً، فإنَّ الكلامَ فيه يطولُ.

وحذْفِ الطُّرُقِ [والشَّواهدِ والحروفِ] والرِّواياتِ، وَتَنْزِيلِ السُّوَرِ،

قولُهُ «وحذْفِ»: أي: سألُوني إخراجَ التَّفسيرِ بأصحِّ الأسانيدِ وبحذفِ الطُّرُقِ. ويُمكِنُ ضَبْطُهُ بالفتحِ، أي: سألُوني إخراجَ التَّفسيرِ بأصحِّ الأسانيدِ، وسألُوني أيضًا حَذْفَ الطُّرُقِ ...

ذَكَرَ المؤلِّفُ أنّه جَعَلَ تفسيرَهُ «مُخْتَصَرًا»، وقد سبَقَ بيانُ أنَّ أشملَ الطَّبَعاتِ اليومَ ذاتُ مجلَّداتٍ كثيرةٍ - مع أنَّ جزءًا كبيرًا مِن هذا التَّفسيرِ مفقودٌ -، فهو تفسيرٌ واسعٌ،

وقَصْدُهُ كما بيَّنَ بعدَ ذلك أنَّهُ حَذَفَ كثيرًا مِنَ الأشياءِ. فمِن ذلك «الطُّرُقُ» ومرادُهُ - على ما يَظهرُ - الطُّرُقُ المختلِفةُ للرِّوايةِ الواحدةِ الَّتي تَلتقِي في موضعٍ ما مِنَ الإسنادِ، وهي ما يُقالُ له «المُتابَعاتُ». ومِنه «الشَّواهدُ» وهي عندَ المُحدِّثينَ أحاديثُ أو آثارٌ أُخرَى تَشهَدُ لمعنَى هذه الرِّوايةِ أو لبعضِها.

ثمَّ «الحروفُ»، وكلمةُ «الحَرفِ» تأتِي بمعانٍ، مِنها ما قالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ في «العَينِ»: «وَكُلُّ كَلِمَةٍ تُقْرَأُ عَلَى وُجُوهٍ مِنَ الْقُرْآنِ تُسَمَّى حَرْفًا، يُقَالُ: يُقْرَأُ هَذَا الْحَرْفُ فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْ فِي قِرَاءَتِهِ»، وقالَ أَبُو دَاوُدَ في إحدَى تراجِمِ كتابِ «السُّننِ»: «كتابُ الحروفِ»[1].

ويُشبِهُ أن يكونَ هذا ما أَرادَ المؤلِّفُ هنا، أي: القِراءاتِ. والقراءاتُ كثيرةٌ بحَسَبِ اختيارِ القارئِ وإنِ اشتَهرَ مِنها السَّبْعُ والعَشْرُ، وهي غيرُ الأحرُفِ السَّبعةِ المذكورةِ في الحديثِ قطعًا، لأنَّ الذي سبَّعَ السَّبْعةَ - أي: اختارَها أوَّلَ مرَّةٍ - هو ابْنُ مُجَاهِدٍ في كتابِهِ «السَّبعةِ»، وتُوفِّيَ سنةَ ٣٢٤ هـ، ولأنَّ القِراءاتِ كثيرةٌ كما سبَقَ بخلافِ الأحرُفِ[2].

وأمَّا قولُهُ «والرِّواياتِ» فكأنَّهُ يَقصِدُ رواياتِ التَّفسيرِ الأُخرَى الَّتي تُعبِّرُ عن نفسِ المعنَى، وإن كان كذلك فالمقصودُ أنَّهُ يكتفِي بروايةٍ واحدةٍ لهذا التَّفسيرِ في الجملةِ ولا

---

[1] في بعضِ طبعاتِ الكتابِ ذُكِرَ عن بعضِ النُّسَخِ: «كتابُ الحروفِ والقِراءاتِ»، وفي بعضِها: «كتابُ القِراءاتِ».

[2] قولُ المؤلِّفِ «والشَّواهدِ والحروفِ» ليسَ في كلِّ النُّسَخِ، فاللَّهُ أعلمُ.

يُلزِمُ نفسَهُ أن يُكرِّرَ التَّفسيرَ الواحدَ. هذا مع التَّنبيهِ السَّابقِ إلى اختلافِ النُّسَخِ في هذا التَّعدادِ، فلا يُستَبعَدُ أنَّهُ قد وقعَ فيه تكرارٌ، واللَّهُ أعلمُ.

وحَذَفَ أيضًا «تنزيلَ السُّوَرِ»، ويُفهَمُ مِن ظاهرِ كلامِهِ - واللَّهُ أعلمُ - أنَّهُ يَقصِدُ جَمْعَ النُّصوصِ الدَّالَّةِ على أنَّ السُّورةَ مكيَّةٌ أو مدنيَّةٌ، فهذا لم يَذكُرْهُ. ولعلَّ بعضَ النَّاسِ يَفهَمُ مِنه «أسبابَ النُّزولِ»، وابنُ أبي حاتمٍ لم يُكثِرِ الكلامَ في أسبابِ النُّزولِ وجَمعِ الرِّواياتِ لذلك، إلَّا أنَّهُ لم يَحذِفْها أصلًا، بل ذَكَرَ الرِّواياتِ المشهورةَ في ذلكَ.

وعندَ تأمُّلِ ما حَذَفَهُ المؤلِّفُ يُستفادُ مِن كلامِهِ أنَّهُ كانتْ عندَهُ رواياتٌ وطُرُقٌ وشواهِدُ أُخرَى كثيرةٌ ونصوصٌ في عُلومٍ أُخرَى مِنَ التَّفسيرِ لم يَذكُرْها في هذا التَّفسيرِ، وهو مع ذلك تفسيرٌ ضخمٌ. فيُفهَمُ مِن ذلك سَعةُ عِلمِ هذا الإمامِ، وكثرةُ ما تجمَّعَ لديهِ ولدَى أمثالِهِ مِن علماءِ الحديثِ، كما قالَ أَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ الْمُنَادِي في عبدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، فيما نقلَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ في «تاريخِ بغدادَ»: «لَمْ يَكُنْ فِي الدُّنْيَا أَحَدٌ أَرْوَى عَنْ أَبِيهِ مِنْهُ، لِأَنَّهُ سَمِعَ الْمُسْنَدَ وَهُوَ ثَلَاثُونَ أَلْفًا، وَالتَّفْسِيرَ وَهُوَ مِائَةُ أَلْفٍ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، سَمِعَ مِنْهَا ثَمَانِينَ أَلْفًا، وَالْبَاقِي وِجَادَةٌ»، واللَّهُ أعلمُ. ولم يَصِلْ إلينا شيءٌ مِنه، فيُمكِنُ للمرءِ أن يَتصوَّرَ أيَّ مادَّةٍ توفَّرتْ عندَ أئمَّةِ السَّلفِ مِنَ التَّفسيرِ وغيرِهِ!

ومِن ذلكَ كلِّهِ يُعرَفُ مرادُ المؤلِّفِ مِن وَصْفِهِ تفسيرَهُ بالاختصارِ، فهو إذا نُظِرَ إلى كلِّ ما حذفَهُ ولم يَذكُرْهُ فيه مُختصَرٌ جدًّا، وإن كان باعتبارِ ما تجمَّعَ فيه مِنَ الرِّواياتِ بعدَ الحذفِ لم يَزَلْ تفسيرًا واسعًا ذا فائدةٍ عظيمةٍ في معرفةِ معنَى كلامِ اللَّهِ، إذ كان

أعلمَ النَّاسِ بمعناهُ سلفُ الأُمَّةِ، فلا بُدَّ مِنَ الرُّجوعِ إلى عِلمِهم في التَّفسيرِ، وبذلكَ يَظهرُ عِظَمُ قَدْرِ تفسيرِ ابنِ أبي حاتمٍ.

وَأَنْ نَقْصِدَ لِإِخْرَاجِ التَّفْسِيرِ مُجَرَّدًا دُونَ غَيْرِهِ،

ذَكَرَ ابنُ أبي حاتمٍ هنا ضميرَ جماعةِ المتكلِّمينَ، وليسَ المرادُ به تعظيمَ النَّفسِ، بل قد يُستَعمَلُ ضميرُ الجمعِ للمتكلِّمِ الواحدِ، وهذا الاستعمالُ كثيرٌ عندَ علماءِ السَّلفِ قديمًا، واللَّهُ أعلمُ.

وَقال: «وَأَنْ نَقْصِدَ لِإِخْرَاجِ التَّفْسِيرِ مُجَرَّدًا دُونَ غَيْرِهِ»، وهذا مهمٌّ أيضًا، ومعناهُ أنَّهُ تعمَّدَ عدمَ إدخالِ شيءٍ مِنَ العُلومِ في كتابِهِ ممّا ليسَ مِن أصلِ التَّفسيرِ وليستْ له علاقةٌ وثيقةٌ به. وهذا ما وقَعَ فيه عامَّةُ مَن صنَّفَ في التَّفسيرِ مِنَ المُتأخِّرينَ، فهُم أَدخلُوا في تفاسيرِهِم كثيرًا جدًّا مِنَ الأُمورِ والعُلومِ، وكثيرٌ مِنهم أَدخلَ في تفسيرِهِ العُلومَ الباطلةَ كعِلمِ الكلامِ، بل بنَى تفسيرَهُ عليها وأَعرَضَ عن تفاسيرِ السَّلفِ في الجملةِ، كما فَعَلَ المتفَلسِفُ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الرَّازِيُّ (ت ٦٠٦ هـ)، ولم يَذهبْ بعيدًا مَن وصفَ تفسيرَه بقولِه: «فِيهِ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا التَّفْسِيرَ».

ويُستفادُ مِنه أيضًا أنَّ «التَّفسيرَ» كان عِلمًا له حدودٌ معلومةٌ في فَهمِ أهلِ العِلمِ في زمنِ المؤلِّفِ المتوفَّى سنةَ ٣٢٧ هـ، فعَرَفُوا ما هو مِنه وما هو خارجٌ عنه، وبناءً على ذلك أَخرجَ المؤلِّفُ أشياءَ عن كتابِهِ ليستْ مِن عِلمِ التَّفسيرِ. ويُعرَفُ مِن قولِهِ أيضًا ما هو التَّفسيرُ على فَهمِ السَّلفِ، فهو ما أَدخلَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في تفسيرِهِ، فمَن نَظَرَ فيه عَرَفَهُ.

مُتَقَصِّينَ[1] تَفْسِيرَ الْآيِ

قولُهُ «مُتَقَصِّينَ»: قال أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ في كتابِ «الجيمِ»: «وَالتَّقَصِّي الطَّلَبُ»، والْجَوْهَرِيُّ في «الصِّحاحِ»: «وَنَزَلْنَا مَنْزِلًا لَا يُقْصِيهِ الْبَصَرُ، أَيْ لَا يَبْلُغُ أَقْصَاهُ. وَاسْتَقْصَى فُلَانٌ فِي الْمَسْأَلَةِ وَتَقَصَّى بِمَعْنًى»، فالمرادُ أنَّهُ ذَهَبَ إلى أقصَى الأمرِ في البحثِ والسُّؤالِ ونحوِ ذلك، و«استقصَى» كثيرٌ في كلامِهم قديمًا، وهو أكثرُ استعمالًا مِن «تقصَّى». وليسَ قولُهُ مِنَ «القَصَصِ»، وإن كان «القصَصُ» في المعنَى مناسبًا هنا، لأنَّ معناهُ الاتِّباعُ، كما في قولِهِ تعالَى في مُوسَى عليه السلام وفتاهُ: ﴿فَٱرۡتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤]، أي: «رَجَعَا يَقُصَّانِ آثَارَهُمَا» كما في الحديثِ عندَ البخاريِّ، واللَّهُ أعلمُ.

حَتَّى لَا نَتْرُكَ حَرْفًا مِنَ الْقُرْآنِ يُوجَدُ لَهُ تَفْسِيرٌ إِلَّا أُخْرِجَ ذَلِكَ.

يُفهَمُ مِن ذلك أنَّ المؤلِّفَ حاولَ أن يُخرِجَ لكلِّ آيةٍ أو عبارةٍ أو كلمةٍ مِنَ القرآنِ تفسيرًا إذا كان عندَهُ شيءٌ فيه، فكان - كما يدلُّ عليه قولُهُ قبلُ «مُتَقَصِّينَ» - قد ذَهَبَ في جَمْعِ التَّفسيرِ إلى أقصَى ما يُمكِنُ له بهذا الاعتبارِ.

[1] في طبعةِ «دارِ ابنِ الجوزي»: «مُتَقَصٍّ»، وفي إحدى نُسَخِها: «مُتَقَصِّيًا».

فَأَجَبْتُهُمْ إِلَى مُلْتَمَسِهِمْ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ، وَإِيَّاهُ نَسْتَعِينُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. فَتَحَرَّيْتُ إِخْرَاجَ ذَلِكَ بِأَصَحِّ الْأَخْبَارِ إِسْنَادًا، وَأَشْبَهِهَا مَتْنًا[1]،

أمَّا «أصحّ الأخبارِ إسنادًا» فقد سبَقَ الكلامُ في المرادِ مِنه، وأمَّا «أشبَهِها متنًا» فمعناهُ في استعمالِهم: أمثلُها وأقربُها وأوجَهُها، واللَّهُ أعلمُ، وكأنَّهُ يُريدُ اقتصارَهُ على المتونِ الَّتي يَتمُّ بها المقصودُ مِنَ البيانِ وتكونُ واضحةً فيه، وأنَّهُ يَتركُ الرِّواياتِ المُختصَرةَ والمتكرِّرةَ.

مَنهجُهُ في اختيارِ الرِّواياتِ وحَذْفِ الإسنادِ

فَإِذَا وَجَدْتُ التَّفْسِيرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ أَذْكُرْ مَعَهُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ أَتَى بِمِثْلِ ذَلِكَ،

هذا وما بعدَهُ تَبيينٌ مِنه لشيءٍ مِن طريقتِهِ في الاختصارِ، فإنَّهُ إذا وَجَدَ كلامًا للنَّبيِّ ﷺ لم يَذكُرْ معه شيئًا مِن كلامِ الصَّحابةِ وإن كان موافِقًا له استغناءً بتفسيرِ النَّبيِّ ﷺ. وأمَّا إذا وَجَدَهُ عنِ الصَّحابةِ متَّفقًا عليه عندَهم فيَكتَفِي بأعلَى الصَّحابةِ درجةً، أي: أفضلِهم. وقد يَفهَمُ بعضُ النَّاسِ مِن قولِهِ «أعلاهم درجةً» أنَّ المرادَ أعلَى الأسانيدِ درجةً في الصِّحَّةِ، لكن أحسَبُ الأوَّلَ أقربَ، لأنَّهُ قالَ «أعلاهم» ولم يَقُلْ «أعلاها».

---

[1] جاءَ في بعضِ الطَّبَعاتِ «وأشبَعِها متنًا» - وهذا ما أَثبتُوهُ في طبعةِ «دارِ ابنِ الجوزي» ولم يَذكُرُوا غيرَهُ - ولعلَّ ما أُثبِتَ هاهُنا أوجَهُ وأقرَبُ مِن حيثُ التَّعبيرُ، وأمَّا «أشبَعُها» فقد يُمكِنُ إرجاعُهُ إلى المعنَى المذكورِ، أي: ذِكرُ أتمِّ الرِّواياتِ والاستغناءُ عن غيرِها، واللَّهُ أعلمُ.

ولهذا أثرٌ في فَهمِ مَنهجِهِ في إيرادِ الرِّواياتِ. فالمؤلِّفُ وإن كان قد ذَكَرَ مِن قبلُ أَنَّهُ يُورِدُ أصحَّ الأسانيدِ، فلعلَّهُ قَصَدَ هنا أَنَّهُ يختارُ مِنَ الصَّحابةِ أفضلَهم وأعلاهم درجةً في العِلمِ والأخذِ مِنه، ويَفعلُ مثلَ ذلك في سائرِ الطَّبقاتِ، واللَّهُ أعلمُ بمرادِهِ، ولا شكَّ أنَّ فَهمَ مَنهجِهِ بدقَّةٍ يحتاجُ إلى بَحْثٍ ودراسةٍ مُتأنِّيَةٍ.

ثمَّ إن كانُوا مختلِفينَ يَذكُرُ الأقوالَ المختلِفةَ مِنهم. وهذا يدلُّ على أنَّ الصَّحابةَ اختلفُوا في التَّفسيرِ، ومعلومٌ أنَّ أكثرَ اختلافِهم في التَّفسيرِ مِن بابِ التَّنوُّعِ لا التَّضادِّ، ومعناهُ الاتِّفاقُ في الأصلِ وذِكرُ وُجوهٍ مختلِفةٍ مِن هذا الأصلِ وضَربُ أمثلةٍ. لكنَّ هذا لا يَنفِي وجودَ اختلافٍ حقيقيٍّ عندَهم، فقد وُجِدَ بلا شكٍّ، إلَّا أَنَّهُ قليلٌ إذا قُورِنَ باختلافِهم في فروعِ الأحكامِ، وهذا مرادُ مَن نبَّهَ مِنَ السَّلفِ إلى قلَّةِ الخلافِ في التَّفسيرِ، كما روَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ في «سننِهِ» عن سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ قال: «لَيْسَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ اخْتِلَافٌ، إِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ جَامِعٌ يُرَادُ بِهِ هَذَا وَهَذَا»، وقال إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ فيما روَاه عنه مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ الْمَرْوَزِيُّ في «السُّنَّةِ»: «الْآيَةُ الْوَاحِدَةُ يُفَسِّرُهَا الْعُلَمَاءُ عَلَى أَوْجُهٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِاخْتِلَافٍ»، وقال: «وَجَهِلَ قَوْمٌ هَذِهِ الْمَعَانِيَ، فَإِذَا لَمْ تُوَافِقِ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةَ قَالُوا: هَذَا اخْتِلَافٌ». ومَن تأمَّلَ رواياتِ ابنِ أبي حاتمٍ يرَى أَنَّهُ يَذكُرُ كِلا النَّوعَيْنِ مِنَ الاختلافِ، فيَذكُرُ أقوالَهم أيضًا إذا لم تختلِفْ في الأصلِ، وكانت وُجوهًا مختلِفةً لمعنًى واحدٍ.

ثمّ بيَّنَ أَنَّهُ عند وجودِ الاختلافِ يَذكُرُ إسنادًا واحدًا لكلِّ قولٍ، ويُسمِّي مَن وافقَهُ مِنَ السَّلفِ بغيرِ إسنادٍ، والفائدةُ في ذلك إظهارُ القائلينَ بكلِّ قولٍ مِنَ العلماءِ لزيادةِ معرفةِ الاختلافِ وفَهمِ حقيقتِهِ، واللَّهُ أعلمُ.

ثمّ ذَكَرَ أنَّهُ فَعَلَ مثلَ ذلك بأقوالِ التَّابعينَ وأتباعِ التَّابعينَ إذا لم يجدْ قولًا أسبقَ مِن قولِهم، وأَلحَقَ بهم في ذلك جيلًا آخرَ وهم تَبَعُ أتباعِ التَّابعينَ، أي: الآخِذونَ عن أتباعِ التَّابعينَ[1].

وَإِذَا وَجَدْتُهُ عَنِ الصَّحَابَةِ فَإِنْ كَانُوا مُتَّفِقِينَ ذَكَرْتُهُ عَنْ أَعْلَاهُمْ دَرَجَةً بِأَصَحِّ الْأَسَانِيدِ، [وَسَمَّيْتُ مُوَافِقِيهِمْ][2] بِحَذْفِ الْإِسْنَادِ.

قولُهُ «بحذفِ الإسنادِ»: عادةُ أهلِ الحديثِ في القُرونِ الأُولَى أن يَروُوا الأحاديثَ بأسانيدِها، وبَدَأَ بعضُهُم يَحذِفونَ الأسانيدَ عندَ الحاجةِ كما فَعَلَ المُصنِّفُ هنا لِئلَّا يطولَ الكتابُ، ولو لم يَفعَلْ لطالَ جدًّا. وحَذْفُ الإسنادِ لم يُشكِلْ على المُحدِّثينَ في ذاكَ الزَّمنِ لأنَّ مَن طَلَبَ الإسنادَ وَجَدَهُ لتوفُّرِ الأسانيدِ عندَهم، وكانت لديهم معرفةٌ بالأسانيدِ وأحكامِها. ثُمَّ لمَّا قلَّ العِلمُ بالإسنادِ في المتأخِّرينَ أَشكَلَ على كثيرٍ مِنهم.

ويَبدُو أنَّ أوَّلَ مَن حذفَ أسانيدَ التَّفسيرِ كلَّها في مُؤلَّفِهِ مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وهو أوَّلُ مَن وصلَ إلينا مِنه تفسيرٌ كاملٌ للقرآنِ، فكان في وقتٍ متقدِّمٍ جدًّا، تُوفِّيَ سنةَ ١٥٠ هـ. وأَثنَى عددٌ مِن أئمَّةِ السَّلفِ على عِلمِهِ في التَّفسيرِ وعلى مضمونِ تفسيرِهِ، مع كونِهم ضَعَّفُوهُ في الحديثِ. ومع ذلكَ كان بعضُ العلماءِ يَرَونَ عدمَ ذِكرِ الأسانيدِ عندَهُ نَقصًا،

---

[1] كلمةُ «تابعٌ» تُجمَعُ على «تابعونَ وأتباعٌ وتَبَعٌ» وَيُذكَرُ أيضًا «تَبَعَةٌ وتُبَّعٌ وتُبّاعٌ» لكنْ هذه أقلُّ، ولا تُذكَرُ في أكثرِ المعاجمِ القديمةِ، وقد ذَكَرَها ابْنُ سِيدَهْ في «المُحكَمِ»، واللَّهُ أعلمُ.

[2] بياضٌ في الأصلِ، أَكملَهُ المُحقِّقُ هكذا، وهو موافقٌ لِما يأتِي مِنَ الكلامِ المشابِهِ لهذا الموضعِ قريبًا، فإكمالُهُ مناسبٌ.

كما رَوَى الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ في «تاريخِ بغدادَ» أنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ لمَّا سُئِلَ عن جزءٍ مِن تفسيرِ مقاتلٍ قالَ: «يَا لَهُ مِنْ عِلْمٍ لَوْ كَانَ لَهُ إِسْنَادٌ».

ومعرفةُ الإسنادِ لا شكَّ في أهمِّيَّتِها عُمومًا، فلا بُدَّ أن يكونَ في المسلمينَ كفايةٌ ممَّن له عِلمٌ شاملٌ بالأسانيدِ. ومع ذلكَ فعِلمُ الرِّجالِ مِن أصعبِ العُلومِ الإسلاميَّةِ، ولا يُحسِنُ تعلُّمَهُ في أغلبِ الحالاتِ إلَّا مَن تقدَّمَ في العِلمِ. ولذلكَ لا بُدَّ أن يُراعَى أنَّ عامَّةَ النَّاسِ لا يَقدِرونَ على تعلُّمِ الإسنادِ في الجملةِ، وهم مع هذا يجبُ عليهم أن يتعلَّمُوا السُّنَّةَ والتَّفسيرَ وما رُوِيَ مِنَ الدِّينِ بالإسنادِ، فيكونُ في حَذْفِ الإسنادِ تيسيرٌ كبيرٌ لهم إذا وقعَ مِن جهةِ عالمٍ مأمونٍ شُهِدَ بصحَّةِ ما جَمَعَهُ مِنَ المتونِ.

وكان كثيرٌ مِنَ النَّاسِ هكذا حتّى في زمنِ المؤلِّفِ، ولم يكنْ كُلُّ أحدٍ طالبَ عِلمٍ، ولذلكَ توجَّهَ بعضُهم إلى ابنِ أبي حاتمٍ بهذا الطَّلبِ، إذْ يُفهَمُ مِن طَلَبِهم أنَّ كثرةَ الأسانيدِ وتعدُّدَ الرِّواياتِ كُلُّ ذلكَ أَشكَلَ على كثيرٍ مِنهم، واللَّهُ تعالَى أعلمُ، فليُتنبَّهْ. بل أَشكَلَتْ معرفةُ الأسانيدِ عُمومًا على كثيرٍ مِن أهلِ العِلمِ السَّابقينَ ممَّن لم يكنْ مِن أهلِ هذا الفنِّ، وإنْ كانُوا مُعتَمَدينَ في العلومِ الَّتي اشتغَلُوا بها، ومِنهم - كما سبقَ - مقاتلُ بنُ سليمانَ.

هذا، ولا يُقالُ إنَّ حذفَ الإسنادِ خَلَلٌ في أصلِ تدوينِ التَّفسيرِ أدَّى إلى ضَعفِهِ كما يقولُهُ بعضُ المُعاصِرينَ، بلِ التَّفسيرُ وما يُشبِهُهُ مِنَ العُلومِ توارثَهُ علماءُ السَّلفِ ودَوَّنُوهُ في كُتُبِهِم على هذه الطَّريقةِ المعهودةِ، فهُم عَرَفُوا هذه التَّفاسيرَ عمومًا وكانت عندَهُم مُنتشرةً وتدارَسُوها جيلًا بعدَ جيلٍ وشَهِدُوا بصِحَّتِها إن كانت معروفةً بذلك

عندَهم، وإن لم تكنْ أسانيدُ التَّفسيرِ في قوَّةِ أسانيدِ العلومِ الأُخرَى. وكذلكَ سَبَقَتِ الإشارةُ إلى أنَّ التَّفسيرَ رُوِيَ كثيرٌ مِنه في صَحائفَ تداوَلَها العلماءُ في زمنِ السَّلفِ.

وَإِنْ كَانُوا مُخْتَلِفِينَ ذَكَرْتُ اخْتِلَافَهُمْ [وَذَكَرْتُ][1] لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِسْنَادًا، وَسَمَّيْتُ مُوَافِقِيهِمْ بِحَذْفِ الْإِسْنَادِ، فَإِنْ لَمْ أَجِدْ عَنِ الصَّحَابَةِ وَوَجَدْتُهُ عَنِ التَّابِعِينَ عَمِلْتُ فِيمَا أَجِدُ عَنْهُمْ مَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الْمِثَالِ فِي الصَّحَابَةِ، وَكَذَا أَجْعَلُ الْمِثَالَ فِي أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ. جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ لِوَجْهِهِ خَالِصًا، وَنَفَعَ بِهِ.

ذِكرُه لِأربعةِ أسانيدَ متكرِّرةٍ

فَأَمَّا مَا ذَكَرْنَا عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ بِلَا إِسْنَادٍ فَهُوَ مَا:

حَدَّثَنَا عِصَامُ بْنُ رَوَّادٍ الْعَسْقَلانِيُّ ثنا آدَمُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ.

قد سبقتِ الإشارةُ في أبوابِ المقدِّمةِ مِن هذه الرِّسالةِ إلى أنَّ كثيرًا مِن تفسيرِ السَّلفِ رُوِيَ في صَحائفَ كانت مشهورةً عندَ أهلِ العِلمِ آنَذاكَ، ويُمكِنُ كذلكَ أنَّ المؤلِّفَ يَروِي جَمعًا مِنَ الآثارِ عن شيخٍ بإسنادٍ واحدٍ، لذا يتكرَّرُ كثيرٌ مِن أسانيدِ المؤلِّفِ في تفسيرِهِ. وقد نبَّهَ هنا إلى أربعةٍ مِن هذه الأسانيدِ، واللَّهُ أعلمُ لِماذا خصَّ هذه الأسانيدَ بالذِّكرِ وتَرَكَ غيرَها، فهناك كثيرٌ مِنَ الأسانيدِ المتكرِّرةِ غيرُها.

[1] بياضٌ في الأصلِ، أَكملَهُ المُحقِّقُ.

ولمَّا كان الأمرُ كذلك رأيتُ ألَّا أَذكُرَ تفاصيلَ كثيرةً عن هؤلاءِ الرُّواةِ الذينَ ذَكَرَهُمُ المؤلِّفُ، لأنَّ أسانيدَ التَّفسيرِ مناقشتُها في غيرِ هذا الموضعِ أنسَبُ، واللَّهُ تعالَى أعلمُ، ولكنْ سأَذكُرُ فيما يأتِي بعضَ الفوائدِ عندَ كلِّ إسنادٍ على سبيلِ الاختصارِ والتَّنبيهِ.

فَفي الإسنادِ الأوَّلِ: «آدَمُ» هو آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، عَسْقَلَانِيٌّ كشيخِ المؤلِّفِ عِصَامِ بْنِ رَوَّادٍ الذي يَروِي عنه هنا، وآدَمُ مِنَ العلماءِ الثِّقاتِ العُبّادِ، رَوَى عنه البخاريُّ في «صحيحِهِ» بغيرِ واسطةٍ وأَكثرَ عنه.

و«أبو العاليةِ» هو رُفَيْعُ بْنُ مِهْرَانَ الرِّيَاحِيُّ الإمامُ، رَوَى لَه الْبُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ في «الصَّحيحَينِ» مِرارًا، وقد أَكثرَ مِن روايةِ التَّفسيرِ، ورَوَى له المؤلِّفُ في تفسيرِهِ كثيرًا. وهذا الإسنادُ «أبو جعفرٍ الرَّازيُّ عنِ الرَّبيعِ بنِ أنسٍ عن أبي العاليةِ» كَثُرَ في التَّفسيرِ وذَكَرَهُ المؤلِّفُ مِرارًا، وكلُّ هؤلاءِ اشتَهرُوا بنقلِ التَّفسيرِ.

وَمَا ذَكَرْنَا فِيهِ عَنِ السُّدِّيِّ بِلَا إِسْنَادٍ فَهُوَ مَا:
حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ ثنا عَمْرُو بْنُ حَمَّادِ بْنِ طَلْحَةَ ثنا أَسْبَاطٌ عَنِ السُّدِّيِّ.

وفي الإسنادِ الثَّانِي «أبو زُرعةَ» هو الرَّازِيُّ، سبَقَ ذِكرُهُ في أبوابِ المقدِّمةِ، وهو مِن أهمِّ شيوخِ المؤلِّفِ. و«أسباطٌ» تلميذُ السُّدِّيِّ يَروِي عنه التَّفسيرَ، و«السُّدِّيُّ» هو «السُّدِّيُّ الكبيرُ» واسمُهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ[1].

[1] أمَّا «السُّدِّيُّ الصَّغيرُ» مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الْكُوفِيُّ فمتأخِّرٌ عنه، والسُّدِّيُّ الكبيرُ جدُّه الثَّانِي، والصَّغيرُ ضعيفٌ جدًّا وُصِفَ بالكذِبِ، روَى ذلك المؤلِّفُ في «الجرحِ والتَّعديلِ».

وَمَا ذَكَرْنَا عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ بِلَا إِسْنَادٍ فَهُوَ مَا:
حَدَّثَنَا أَبِي ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّشْتَكِيُّ[1] ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ.

وفي الإسنادِ الثَّالثِ «عبدُ اللَّهِ» هو ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ السَّابقِ ذِكرُهُ، يَروِي عن أبيهِ التَّفسيرَ وهو عنِ الرَّبِيعِ كما سبَقَ، إلَّا أنَّ القولَ في التَّفسيرِ هنا مَرويٌّ عنِ الرَّبِيعِ نفسِهِ لم يَرفَعْهُ إلى شيخِهِ أَبِي الْعَالِيَةِ كما في الإسنادِ الأوَّلِ.

وَمَا ذَكَرْنَا فِيهِ عَنْ مُقَاتِلٍ فَهُوَ مَا:
قَرَأْتُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُزَاحِمٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عن مقاتل.

وأمَّا الإسنادُ الرَّابعُ فـ«محمَّدُ بنُ مُزاحمٍ» غيرُ أخِي الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ، فأخُو الضَّحَّاكِ سَمِيُّهُ ومُتقدِّمٌ عليه في الزَّمنِ، وقد رَوَى ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتَّعديلِ» عن أبيهِ قال: «هُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، فالَّذي في إسنادِ المؤلِّفِ غيرُهُ، وهو أَبُو وَهْبٍ الْمَرْوَزِيُّ أخو سَهْلِ بْنِ مُزَاحِمٍ، ذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتمٍ بعدَهُ عن أبيهِ: «رَوَى عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ، رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ». وأمَّا «مقاتلٌ» فهو ابْنُ حَيَّانَ، أَكثرَ المؤلِّفُ عنه في التَّفسيرِ، وهو غيرُ مقاتلِ بنِ سليمانَ إذْ مقاتلٌ هذا ضعيفٌ

[1] «الدَّشْتَكِيُّ» مِن دَشْتَكَ بفتحِ الدَّالِ، كما ضَبَطَهُ أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ في «الأنسابِ».

الرِّوايةِ عندَهم، مع شهادةِ كثيرٍ مِن أهلِ العِلمِ له بالإمامةِ في التَّفسيرِ، لكن لضعفِهِ أَعرضَ ابنُ أبي حاتمٍ عنه فلا يَروِي عنه شيئًا في تفسيرِهِ[1].

واللَّهُ أعلمُ

أشكُرُ لكلِّ مَن أَعانَ على إخراجِ هذهِ الرِّسالةِ وعلى نَشْرِها
ولكلِّ مَنِ استفدتُ مِنه في ذلكَ، وأدعُو اللَّهَ تعالَى لهم بالتَّوفيقِ
وَرحِمَ اللَّهُ علماءَ المسلمينَ الَّذينَ نَقَلُوا إلينا هذا الدِّينَ
وصلَّى اللَّهُ على نبيِّنا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسلَّمَ
والحمدُ للَّهِ ربِّ العالمينَ

[1] في طبعةِ «مكتبةِ نزار مصطفى الباز» موضعانِ فيهما ذِكرُ مقاتلِ بنِ سليمانَ، وكلاهما ممَّا أَكملَهُ المحقِّقُ مِنَ «الدُّرِّ المنثورِ» لِلسُّيُوطِيِّ، وليس فيهما إسنادُ المؤلِّفِ، وأحدُهما عزاهُ السُّيوطيُّ إلى الْبَيْهَقِيِّ لا إلى ابنِ أبي حاتمٍ، فلعلَّ في ذلك وهمًا، واللَّهُ أعلمُ.

فِهْرِسُ المَصادِرِ[1]

مُرَتَّبٌ على سَنةِ وفاةِ المؤلِّفِ، وعددُها ٣٢ لِـ ٢٥ مِنَ المؤلِّفينَ، وآخرُهم
أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ (ت ٥٦٢ هـ)[2]

اقتصرتُ عند النَّقلِ مِنَ المصادرِ في هذه الرِّسالةِ - تسهيلًا للقارئِ والباحثِ - على الطَّبعاتِ الموجودةِ في «المكتبةِ الشَّاملةِ»، سِوَى طبعةِ «دارِ ابنِ الجوزي» لتفسيرِ ابنِ أبي حاتمٍ، ليتمكَّنَ القارئُ مِن مراجعةِ النُّصوصِ في مصادرِها بسهولةٍ، ولم أتصرَّفْ في النُّصوصِ المنقولةِ إلَّا لتصحيحِ خطأٍ ظاهرٍ. وذكرتُ تحتَ كلِّ كتابٍ الطَّبعةَ أو المحقِّقَ الذي اعتمدتُه.

[1] أُثبِتَ في هذا الفهرسِ بعضُ المراجعِ التي لم يُنقَلْ مِنها شيءٌ، ذلك لأهمِّيَّتِها في سِياقِ الموضعِ الذي ذُكِرَتْ فيه.

وقد أَنقُلُ عن بعضِ مَنِ انحرفَ في الاعتقادِ، كالْبَيْهَقِيِّ، وقد سلكَ في الصِّفاتِ طريقةَ الأشاعرةِ، وقد أَذكرُ أحدَهم أحيانًا في الحاشيةِ لِلفظٍ في الرِّوايةِ لا يُوجَدُ عندَ غيرِهِ، فليس في ذِكرِهم تزكيةٌ لهم، ولا احتجاجٌ بهم في شيءٍ مِن أمورِ الدِّينِ.

[2] ولم يُنقَلْ بعدَ أبي سعدٍ إلَّا عنِ الذَّهَبِيِّ (ت ٧٤٨ هـ) في الحاشيةِ في موضعٍ واحدٍ، مِن «سِيَرِ أعلامِ النُّبلاءِ» (ط. الرسالة).

١٥٠ مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: «تفسيرُ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ»
ت. عبد الله محمود شحاته

١٧٠ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيُّ: «كتابُ العَينِ»
ت. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي

٢٠٦ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ: «كتابُ الجيمِ»
ت. إبراهيم الأبياري

٢٢٧ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: «السُّنَنُ»
ت. سعد آل حميد

٢٣٤ أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: «كتابُ العلمِ»
ت. الألباني

٢٥٦ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ: «الجامعُ الصَّحيحُ»
ط. دار التأصيل

«الأدبُ المُفرَدُ»
ت. محمد فؤاد عبد الباقي

«التَّاريخُ الكبيرُ»
ط. دائرة المعارف العثمانية

٢٦١ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ: «صحيحُ مُسْلِمٍ»
ط. التركية

٢٧٥ أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ: «السُّنَنُ»
ت. الأرنؤوط وآخرين

٢٧٧ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ الْفَسَوِيُّ: «المعرِفةُ والتَّاريخُ»
ت. أكرم ضياء العمري

٢٩٤	**مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ الْمَرْوَزِيُّ:**	«السُّنَّةُ»
		ت. سالم أحمد السلفي
٣١٠	**مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ:**	«جامعُ البيانِ عن تأويلِ آيِ القرآنِ»
		ت. التركي
٣١١	**أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ:**	«السُّنَّةُ»
		ت. عطية الزهراني
٣٢٤	**أَبُو بَكْرٍ ابْنُ مُجَاهِدٍ:**	«السَّبْعةُ في القِراءاتِ»
		ت. شوقي ضيف
٣٢٧	**ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ:**	«الجرحُ والتَّعديلُ»
		ط. دائرة المعارف العثمانية
		«عِللُ الحديثِ»
		ت. سعد الحميد وخالد الجريسي
		«تفسيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ»
		ت. أسعد محمد الطيب
		ط. دار ابن الجوزي
٣٣٨	**أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ:**	«إعرابُ القرآنِ»
		ط. دار الكتب العلمية
		«النَّاسخُ والمنسوخُ»
		ت. محمد عبد السلام محمد
٣٦٥	**أَبُو أَحْمَدَ ابْنُ عَدِيٍّ الْجُرْجَانِيُّ:**	«الكاملُ في ضعفاءِ الرِّجالِ»
		ط. دار الكتب العلمية

٣٧٠ أَبُو مَنْصُورٍ الْأَزْهَرِيُّ: «تهذيبُ اللُّغةِ»
ت. محمد عوض مرعب

٣٩٣ إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادٍ الْجَوْهَرِيُّ: «الصِّحاحُ»
ت. أحمد عبد الغفور عطار

٤٠٥ الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ: «المستدرَكُ على الصَّحيحينِ»
ت. عادل مرشد وآخرين

«معرفةُ علومِ الحديثِ»
ط. دائرة المعارف العثمانية

٤٤٦ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ: «الإرشادُ في معرفةِ علماءِ الحديثِ»
ت. محمد سعيد عمر إدريس

٤٥٨ الْبَيْهَقِيُّ: «دَلائلُ النُّبوَّةِ»
ت. عبد المعطي قلعجي

٤٥٨ ابْنُ سِيدَهْ الْمُرْسِيُّ: «المُحكَمُ والمُحيطُ الأعظمُ»
ت. عبد الحميد هنداوي

٤٦٣ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: «الجامعُ لأخلاقِ الرَّاوي وآدابِ السَّامعِ»
ت. محمود الطحان

«تاريخُ بغدادَ»
ت. بشار عواد معروف

٥٣٥ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ: «سِيَرُ السَّلفِ الصَّالحينَ»
ت. كرم بن حلمي فرحات

٥٦٢ أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ: «الأنسابُ»
ت. عبد الرحمن المعلمي